

تعريف الديمقراطية

يعد تعريف أرسطو للديمقراطية هو أول تعريف لها: **الديمقراطية نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه**. وكان بنظر البعض أول تعبير للحكم عنها هو النظام الذي وضعه سكان أثينا لأنفسهم في القرن الثامن قبل الميلاد، ولقد استقر تعريف أرسطو للديمقراطية عبر العصور.

وعلى الرغم من قدم مجالات تعريف الديمقراطية إلا أنه ليس ثمة تعريف جامع مانع لها كما يقول هارولد لاسكي بحيث يشمل على ما تتضمنه هذه الكلمة عبر التاريخ، فعلى حين أنها بالنسبة للبعض تعني شكلاً من أشكال الحكم فهي بالنسبة للآخر نمط للحياة الاجتماعية.

ومن البديهي أن هذه المبادئ والأسس حقوق الإنسان، المشار رضا المحكومين وغيرها- تندرج ضمن تعريف الديمقراطية باعتباره حكم الشعب لنفسه بنفسه لأنها تمثل جوهر الديمقراطية. ولها وهي أيضاً ضمن المبادئ التي أصبحت تحظى بالقبول على الصعيد العالمي.

ومن المتفق عليه أيضاً أن الديمقراطية كغيرها من الأفكار الجاذبية التي عرفتها البشرية عبر تاريخها.. قد خضعت للتطور كفكر وكنموذج للحكم على صعيد التطبيق، وانطلاقاً من هذه الحقيقة في الديمقراطية تكون قد اخترنت آمال وطموحات الشعوب وتجاربها وخصوصياتها الحضارية والقومية والدينية وغيرها من الخصوصيات التي تعبر عن هويتها مما يؤكد بأن مصطلح الديمقراطية بات اليوم من أهم مفردات الفكر السياسي والإنساني، فقد قطعت الديمقراطية خلال مراحل تطورها كنظرية وكممارسة للحكم مراحل متعددة منذ ظهور أشكالها الأولى وحتى المرحلة الراهنة، بل إن البعض يعتبر أن الديمقراطية ليست قديمة قدم التاريخ نفسه فحسب بل أنها ولدت مع الإنسان، وهذا الرأي وإن كان يتعارض مع فكرة أن الإنسان ينزع غريزيا للتسلط والاستحواذ.. إلا أنه يتطابق من ناحية أخرى مع حقيقة أن الإنسان يولد حراً، مر متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً * (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه. فالديمقراطية أحد أهم تعريفاتها هي الحرية في أغلى معانيها وأسمائها، لأن الديمقراطية تعني في جوهرها الاختيار الحر للشعب بحكم نفسه بنفسه.

ويمكن تعريف الديمقراطية بأنها: **مجموعة اليات إجرائية في الحرية والمساواة والعدالة وحكم الشعب، وعمد هذه الآليات أو القطب الذي تدور عليها رحاها هي الانتخابات الحرة السليمة.**

ويطرح روبرت داهل سمتين لا زمتين للديموقراطية هما **(الشمولية) (وتصدي الجمهور)** فالأولى هي حق كل إنسان راشد بالمشاركة في النشاط السياسي بما ذلك حق ترشيح

نفسه للانتخابات، والثانية هي جميع الحريات المد التي تتيح للمواطنين الإعراب عما يفضلونه و انتقاد السلطة وتند المعارضة ضد الحكومة و عزلها إذا رغبت الأكثرية بذلك.

وخلاصة هذه التعاريف **فالديمقراطية: هي حكم الشعب من الشعب ومن أجل الشعب.** وهذا التعريف هو الأكثر شيوعا لمفهوم الديمقراطية عندما يكون المحكومون هم الحكام.

انتقاد الديمقراطية:

وعلى الرغم من أن الديمقراطية قد تمتعت ولا زالت بجاذبية كبيرة وولع بها العديد من المفكرين والبشر.. إلا أنها لم تسلم من النقد والتجريح منذ ظهور نماذجها و أفكارها الأولى في التاريخ البشري، فلقد حارب أفلاطون الديمقراطية (حكم الشعب) و غيرها من أنواع الحكم المنحط وفضل عليها حكم الفيلسوف الذي يرجي منه معرفة الحق والعدل أكثر من الشعب.

وانتقدت الديمقراطية في العصر الحديث من زوايا متعددة.. حيث أخذ عليها مثلا أنها اعتبرت السيادة الشعبية هي الأساس في حين أن هذه السيادة ليست إلا مجرد مثال ليس له وجود عملي، وتحولت عبارة حكم الشعب بوساطة الشعب كتعريف للديمقراطية إلى حكومة الشعب، بوسام نوابه الذين قد يمثلون الأقلية، وانتقد مبدأ التصويت العام المتساوي الذ يقوم على فرض مفاده تساوي أفراد الشعب في الكفاءة، كما انتقدت الديمقراطية لأنها تفضل الكم على الكيف لأنهاء حكم الأغلبية واتهمت بأن تؤدي إلى الانقسام لوجود الأحزاب فيها وأنها لا تصلح لأوقات الأزمات.

مقومات الديمقراطية

مما تقدم يتبين لنا أن تعريف الديمقراطية يأخذ أشكالا ومعاني مختلفة، وأن هنالك طائفة كبيرة من وجهات النظر لمعنى ومحتوى الديمقراطية وبالتالي لتعريفها، وكل وجهات النظر والآراء هذه تتباين وفقا للآراء والمواقف الفلسفية والأيدولوجية والسياسية والثقافية، لكن بلورة تعريف دولي للديمقراطية أو حتى إجماع على محتواها يعد مهمة عسيرة، لذلك فما هو أكثر واقعية البحث عن القيم والمبادئ والأهداف والوسائل التي يحدث حولها إجماع في صفوف الباحثين والخبراء والمناضلين المدافعين عن حقوق الذين يمثلون جميع مناطق العالم وثقافته الكبرى لذلك فإن من المناسب تعريف الديمقراطية وفق مكوناتها و عناصرها وهي بالنسبة للدكتور محمود شريف بسيوني **أربعة عناصر مشتركة:**

١. نظام للحكم يمنح المحكومين الاختيار بشأن من يحكم ومدة حكمه وسياسات وممارسات الحكومة.

٢. الاعتراف ببعض حقوق الجماعة والفرد التي يمكن تنفيذها فعلياً.
٣. تأسيس عمليات نزيهة وحرّة وفعالة يمكن من خلالها ممارسة الحكم وحقوق الجماعة والفرد.

٤. إعداد آليات للمحاسبة والمساءلة على الصعيدين السياسي والقضائي.

وانطلاقاً من الاتجاه نفسه لتعريف الديمقراطية من خلال مكوناتها نجد محمد عابد الجابري يعرف الديمقراطية على أنها نظام سياسي و اجتماعي و اقتصادي يقوم على **أركان ثلاثة** هي:

الأول: حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها من حقوق.

الثاني: دولة المؤسسات التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية

تعلو على الأفراد مهما كانت مواقفهم و انتماءاتهم العرقية والدينية

والحزبية.

الثالث: تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة

وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

أعداد

المدرس المساعد/ أسامة علي جاسم

كلية الطب/ جامعة تكريت